



النيابة تطلب توقيف الرئيسة الكورية الجنوبية السابقة

طلبت النيابة الكورية الجنوبية توقيف الرئيسة السابقة بارك غيون-هي وذلك بعد أيام من جلسات استماع ماراثونية في إطار فضيحة الفساد واستغلال النفوذ المدوية التي أدت إلى إقالة بارك (65 عاما) بعد أشهر من التحقيقات وكشف معلومات أدت إلى تظاهرات هائلة في البلاد للمطالبة بملاحقتها. وفي قلب فضيحة الفساد المدوية صدرت في 28 مارس/آذار، شوي سون-سيل التي يشتهر بأنها استغلت نفوذها لإجبار كبرى الشركات الصناعية على «التبرع» بنحو 70 مليون دولار لمؤسسات مشبوهة تشرف عليها. والرئيسة السابقة متهمة في هذه الفضيحة بأنها كانت شريكة لصديقتها وأكدت النيابة الكورية الجنوبية في بيان أن «المتهمة أساءت استخدام سلطات الواسعة ومنصبها كرئيسة من أجل رشاوى من الشركات، أو لانتهاك حرية إدارة الشركات، وسرقت معلومات سرية مهمة تتعلق بشؤون الدولة». وأضافت النيابة مبررة توقيف بارك «أنها خطيرة»، مشيرة إلى أن «الكثير من أجمع، لكن المتهمة تنفي



يورجلا كوريا الجنوبية القويان
السابقان، امضيا عقوبات بالسجن في
تسعينات القرن الماضي لهذا السبب.
وانتحر الرئيس روه مو-هيو الذي انتخب
بطريقة ديموقراطية في 2009 خلال تحقيق
في قضية فساد تستهدفه هو وعائلته.
وافسق البرلمان في ديسمبر على اقالة
الرئيسة في قرار تم تثبيته في بداية
مارس، ما ادى الى رفع الحصانة عنها
وسمح بأخذ أقوالها الأسبوع الماضي.
ويؤخذ على الرئيسة السابقة ايضا منحها
امتيازات سياسية لبعض كبار الصناعيين الذين
ابدوا سخاء مع شوي بينهم لي جاي-يونغ وريث
مجموعة سنونج الموقف حاليا قيد التحقيق.
والرئيسة السابقة متهمة بانها سمحت لصديقتها
التي لم تكن تشغل اي منصب رسمي ولا مؤهلة
في مجال الامن، بالتدخل في بعض قضايا الدولة
وخصوصا في تعيينات.

يشتهر بان بارك أمرت مستشاريها
بتسليم شوي وثائق سرية. كما انها متهمة
بانها أجبرت مساعديها على وضع لائحة
باسماء فنانون حرموا من الحصول
على الدعم الحكومي لانهم انتقدوها.
كما ان النيابة تتهمها بانها أجبرت
مجموعات مثل هيونداي وبوسكو التي
تنتج الفولاذ، على منح عقود مربحة
الى شركات او افراد مرتبطين بشوي.